

نستكمل حديثنا عن المنظومة العشائرية في المجتمع العراقي

ثانياً : ثورة ١٤ تموز وانحسار الروابط العشائرية

(المحاضرة الثالثة)

شهدت الفترة التي تلت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ولغاية انقلاب الردة في شباط ١٩٦٣ تفكك النظام العشائري المستند إلى علاقات الإنتاج الإقطاعية بعد تشريع قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ عام ١٩٥٨، وإلغاء قانون دعاوى العشائر، وترافق ذلك مع نزوح أعداد كبيرة من سكان الريف إلى بغداد، البصرة، الموصل، إضافة إلى مراكز المحافظات الأخرى مما أدى إلى تغيير التركيبة الاجتماعية لصالح الطبقات المدينية. لقد كانت ثورة ١٤ تموز والنظام الذي أقامته محاولة جادة لخلق مجتمع قائم على مؤسسات سياسية واجتماعية بعيدة عن النفوذ العشائري ، لكن الظروف التي رافقت مسيرة الثورة، خاصة الصراعات الاجتماعية والسياسية الحادة، ساهمت في انبعاث تحالفات خاصة في المؤسسة العسكرية [قائمة على الولاءات المحلية والإقليمية، الأمر الذي أدى إلى انتعاش العلاقات العشائرية خلال الفترة التي تلت انقلاب شباط ١٩٦٣ . استفادت السلطة بعد انقلاب تموز ١٩٦٨ من النزعة الإقليمية وغلفتها بشعارات سياسية وأيديولوجية بهدف تعزيز سيطرتها على الدولة ومؤسساتها الاجتماعية المختلفة. ولأول مرة أصبح الولاء الإقليمي (المسيب في البداية) أساس النفوذ الاجتماعي والسياسي، وخلال تلك الفترة حدثت انتقالات وتغييرات ناجمة عن تفاقم الصراع داخل القمة الحاكمة، حيث جرى حسم الصراع عام ١٩٧٣ لصالح مناطق ومدن معينة، مثل تكريت التي تمتاز بقوة علاقاتها العشائرية مقارنة بأبناء المناطق الأخرى التي شاركت في الحكم بعد انقلاب تموز ١٩٦٨.

ثالثاً: حروب السلطة وانبعاث المؤسسة العشائرية

بدأت السلطة خلال السبعينات في السيطرة التدريجية على كافة مؤسسات المجتمع، مبتدئة بالمنظمات الاجتماعية والمهنية والثقافية والقسم الأكبر من وسائل الإعلام. ثم حاولت السيطرة على الأحزاب السياسية والقسم المتبقي من الصحافة الحرة مستخدمة بذلك الترغيب والإرهاب. إن سيطرة الدولة وتوسع نشاطها في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أدى إلى نتيجة مزدوجة، فمن جهة أدى إلى تنامي الفئات الوسطى [قَدَّر عدد موظفي الدولة بحوالي ٦٠٠ ألف باستثناء أفراد الأجهزة العسكرية في بداية الثمانينات].

ومن جهة ثانية اعتمد الطبقة الوسطى، اقتصادياً، على الدولة، الأمر الذي أدى إلى ارتباطها بتوجهات السلطة وبالتالي توسع قاعدتها الاجتماعية التي كانت تتألف بالإضافة إلى فئات كبيرة من الطبقة الوسطى، من فئات تضم البرجوازية البيروقراطية وفئة طفيلية (أصحاب العقارات، السماسرة والمقاولون). وقد استفادت هذه الفئات كثيراً من التغير الذي حصل في توجه السلطة في بداية الثمانينات والذي استند إلى معايير الولاء السياسي والروابط العشائرية كأساس للإثراء. وترافق مع هذا التوجه تراجع دور الدولة في القطاع الزراعي، حيث دعمت إقامة مشاريع زراعية إنتاجية خاصة وأصدرت السلطة القانون رقم ٣٥ لعام ١٩٨٣، الذي سمح للشركات الأجنبية والقطاع الخاص باستثمار الأراضي الزراعية. في بداية التسعينات حدث تغير كبير في دور الدولة الاقتصادي بسبب الأزمة الشاملة التي أصابت المجتمع نتيجة حروب السلطة والحصار الاقتصادي، بحيث تقلص إلى حد كبير العائد المالي الذي تحصل عليه السلطة، مما أدى إلى حدوث حراك اجتماعي (نمو فئات على حساب فئات أخرى وتفتت وانتقال من حالة إلى أخرى) وكان من أهم نتائج ذلك انحسار القاعدة الاجتماعية للسلطة الذي تمثل بما يلي :

أ/ إفقار الفئات الوسطى وتهميش دورها الاجتماعي والسياسي وما نتج عنه من ابتعاد فئات واسعة منها عن السلطة الذي بدأ في منتصف الثمانينات بسبب الإفقار المتزايد وزجها بحروب

الدكتاتورية، الداخلية والخارجية، وقد استمرت هذه العملية بالاتساع بعد حرب الخليج الثانية. ب/ تقلص حجم البرجوازية البيروقراطية، المدنية والعسكرية، وتحول أعداد متزايدة منها، إلى مجال السمسرة والتجارة وانتقال أقسام منها إلى الفئات الوسطى. ج /الصراعات داخل الطغمة الحاكمة وما نتج عنها من توسع الإرهاب الذي شمل أقساماً من القوى المؤيدة للنظام.